كلية : الاداب

القسم او الفرع :التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : الاستاذ الدكتور إيمان محمود حمادي العبيدي

اسم المادة باللغة العربية : الحضارة العربية الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Arab Islamic civilization

اسم المحاضرة السادسة باللغة العربية: نظام الوزارة في العصر العباسي

اسم المحاضرة السادسة باللغة الإنكليزية: The Ministry System in the Abbasid Era

محتوى المحاضرة السادسة

نظام الوزارة في العصر العباسي الاول:

لما انتقلت الخلافة الى العباسيين لم يكن منصب الوزير موجوداً مع معرفة العرب به ولذلك فقد ظهر المنصب الى حيز الوجود في الدولة العربية الاسلامية اول مرة في العصر العباسي.

وتذكر الروايات التاريخية بأن الجيش العباسي الذي دخل الكوفة في الحادي عشر من محرم سنة 132ه سلم على ابي سلمة الخلال في الكوفة وسماه وزير ال محمد وهكذا ظهر المنصب من الناحية العملية.

يقول كتاب الفخري: (الوزارة لم تتمهد قواعدها وتتقرر قوانينها الا في دولة بني العباس فأما قبل ذلك فلم تكن متقنة القواعد ولا مقررة القوانين بل لكل واحد من الملوك اتباع وحاشية فاذا حدث امر استشار ذوي الحجّى والآراء الصائبة فكل منهم يجري مجرى الوزير، فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة وسمي الوزير وزيراً وكان قبل ذلك يسمى كاتباً او مشيراً).

الا ان سلطة الوزير لم تكن واضحة وكان بقاء الوزير يتوقف على بقاء الخليفة ولعل قوة الاتجاه نحو المركزية تطلب وجود شخص مشرف يعاون الخليفة في العهد العباسي وهكذا بدأت صلاحيات الوزير تنمو من البساطة الى التعقيد، يقول المسعودي: (استخارت بنو العباس تسمية الكاتب وزيراً)، ويؤيد ابن الطقطقي ذلك فيقول: (لما ملك بنو العباس سمي الوزير وزيراً)، ويستطرد قائلاً: (ان اول وزير لأول خليفة عباسي ابو سلمة الخلال... وكان من مياسير اهل الكوفة..).

ان مسؤوليات الوزير لم تكن في البداية تبعد كثيراً عن مسؤوليات الكاتب في العصر الاموي ولم يكن ابو سلمة الخلال سوى مشاور للخليفة ولم تكن الدواوين كلها بيده فقد كان ديوان الجند مثلاً وهو اهم الدواوين وديوان الخراج بيد خالد بن برمك وكان الخلال من فئة الكتاب اذ كان فقيهاً عالماً بأخبار العرب واشعارها وبالسير والتفسير، اما سبب سقوطه فيعود الى محاولته نقل الخلافة الى العلويين، كما ان نفوذه السياسي اصبح واسعاً بحيث بات يهدد نفوذ الخليفة ثم ان النزاع والمنافسة بينه وبين ابي مسلم الخراساني ادى دوراً هاماً في القضاء عليه، على ان سقوط الخلال يعتبر مظهراً لغموض وضع الوزارة من جهة والتصادم بين سلطة الخليفة والوزير وعدم تحديدها، من جهة اخرى فالوزير يريد ان يسيطر على كل شيء والخليفة يحاول ان يجعله معيناً له فقط ولذلك قتل الكثير من الوزراء وانتهى العصر العباسي الاول بالتأكيد على سلطة الخليفة، ولذا تجنب الوزراء الذين خلفوا الخلال ان يسموا انفسهم بالوزير فيقول كتاب الفخري (ان كل من استوزر بعد ابي سلمة كان يتجنب ان يسمى وزيراً لما جرى لابي سلمة)، وقال الشاعر:

ان الوزير وزير ال محمد ... اودى فمن يشناك كان وزيرا

وكان المنصور خليفة قوياً حازماً ينظر في كل صغيرة وكبيرة ولذلك كان الوزير في عهده لا يتعدى عمله التنفيذ وابداء النصح ولم يكن له وزير دائم وانما كان يتخذ كاتباً بين حين واخر، يقول كتاب الفخري (لم تكن للوزارة في ايان المنصور طائلة لاستبداده واستغنائه

برأيه وكفاءته وانما كانت هيبته تصغر لها هيبة الوزراء وكانوا لايزالون منه على وجل وخوف)، ومن اشهر وزراء المنصور ابو ايوب المورياني الذي تقلد الدواوين مع الوزارة وخوله النظر في الامور كافة، ثم اقاله وعاقبه ولعل سبب عقوبته يعود الى تبذيره مبلغ ثلاثمائة الف درهم حيث امر المنصور باستثمار ضيعة بهذا المبلغ فلم يفعل، ثم الوزير المشهور الربيع بن يونس الذي اشتهر بلباقته وذكائه وحسن سياسته وادى دوراً كبيراً في البيعة للمهدي حيث استوثق البيعة له من الهاشميين كافة وبقي وزير المنصور الى ان توفي، والملاحظ ان اغلب الوزراء في هذه الفترة انهم كانوا موالي فكان المورياني خوزياً اشتراه المنصور وكان الربيع مولى مغمور النسب والذكر ولعل هذا هو الذي دفع بعض المؤرخين الى الاعتقاد بأن اسناد منصب الوزراء الى هؤلاء العجم يدل على تقدير العباسيين لمساعدة الفرس اثناء الثورة، ولذلك اشركوهم في الحكم وكأن السلطة قسمة بين العباسيين الخلفاء والفرس الوزراء ونكرر القول هنا بأن هذا الرأي لا يستند الى اساس تاريخي ذلك لأن هؤلاء الوزراء كانوا من الموالي اصطنعهم الخلفاء فاصبحوا موالي للخليفة ولذلك كان اخلاصهم وولائهم للخليفة وللدولة لا لعنصرهم الاعجمي او اقليمهم غير العربي، ولم يكن من العسير اسقاطهم اذا خانوا الامانة او تجاوزوا سلطتهم.

اما المهدي فقد كان عهده عهد استقرار نسبي من الناحية السياسية ولكن المهدي كان يميل الى الترف والاسراف ولذلك طغت شخصية بعض وزراءه عليه، لاسيما يعقوب بن داود ذا الشخصية القوي الجذابة، ويقول كتاب الفخري: (ظهرت ابهة الوزراء في عهد المهدي)، أي ان قابلية الوزراء وسطاتهم الواسعة برزت في ذلك العهد، ومن وزرائه المشهورين:

أولاً: ابو عبيد الله معاوية بن يسار: الذي بقى في الوزارة اربع سنوات وفوض اليه تدبير المملكة وادارة الدواوين وكان مشهوراً باستقامته وعفته وحكمته، واليه يعود الفضل في ابتداع نظام المقاسمة أي تنظيم الخراج في ارض السواد على الطريقة العينية كما انه صنف كتاباً في الخراج وهذا يدل على خبرته وتقديره لمسؤولياته.

ثانياَ: يعقوب بن داود: بقي في الوزارة مدة قصيرة ايضاً لا تزيد على اربع سنوات وقد اشتهر بثقافته الواسعة وبلباقته وكياسته وحسن تصرفه وهذه الصفات هي التي جذبت الخليفة اليه فضلاً عن ميل يعقوب الى العلويين حيث كان معروفاً بميوله العلوية ولما كان المهدي يرغب في ايجاد نوع من الوفاق البداية بعض النجاح قربه الخليفة اكثر وسماه (اخاً في الله) وسلم اليه الدواوين والوزارة حتى انفرد بتدبير الامور كلها، ولهذا يقول الشاعر بشار بن برد:

بني امية هبو ان الخليفة يعقوب
طال نومكم بن داود

وكان سبب سقوط يعقوب فشله في سياسة التوفيق حيث سجنه المهدي في سجن المطبق وبقي في السجن اعواماً طويلة حتى خلافة الرشيد حيث اطلق سراحه وقضى اخر ايامه في مكة وتوفي هناك بعد مدة قصيرة من وصوله.

ثالثا: ثم استوزر الخليفة المهدي الفيض بن صالح وكان من طبقة الكتاب تربي في الدولة وتأدب وبرع في الكتابة على انه يلاحظ بأن الوزارة رسخت في عهد المهدي وزاد نفوذ الوزراء ولكن الخليفة لا يزال يتمتع بسلطة كبيرة حيث يعزل وزراءه ويعينهم كما يشاء

ضاعت خلافتكم فالتمسوا خلافة الله بين الناي والعود

وفي عصر المهدي نلاحظ احياناً اسناد الكتابة والوزارة الى شخص واحد فقد قلد المهدي ابان بن صدقة كتاباته ووزارته، واستمر هذا العرف بعد عصر المهدي فقد كان على كتابة الرشيد ووزارته ايوب بن ابي سمير.

وفي عهد هارون الرشيد ظهرت ابهة الوزارة وتبلور المنصب وربما كان ذلك يعود الى اعتماد الخليفة وثقته بالبرامكة، فقد استوزر الرشد يحيى البرمكي واعطاه سلطة واسعة حيث اشرف على الدواوين كافة وعهد اليه كذلك بالتوقيع على ما يصدر من ديوان الخراج من كتب، وكانت هذه التوقيعات المالية من اختصاص الخليفة وحده.

وقد استعان يحيى بولديه الفضل وجعفر وعن طريقهما امتد نفوذ البرامكة الى كافة مرافق الدولة، واكثر من ذلك فان جعفر البرمكي اصبح من خاصة الخليفة وصحابته المقربين حيث لم يفارقه الا سنة 180ه حيث ارسله لمعالجة الوضع الخطر في بلاد الشام بسبب تمرد القبائل وتحكم العصبية القبلية هناك، وكان الرشيد يسمي يحيى (ابي) ويسمي جعفر (اخي)، ويبالغ المؤرخون في تفسير هذه الصلة بين الرشيد وجعفر وقد اشرك الرشيد جعفر في النظر في المظالم وهي من اختصاص الخليفة وحده كما انه قلده بريد الافاق والاشراف على دور الضرب بصورة عامة وهناك ايضاً كان الاشراف على عيار الذهب في السكة من اختصاص الخليفة وحده، كما ان الرشيد عهد الى جعفر بالتوقيعات، هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن البرامكة اشتركوا في تثقيف وتربية اولاد الرشيد حيث عهد الى جعفر بتثقيف المأمون وكان له اثره في ولاية العهد له كما عهد الفضل بتثقيف الامين، وكان الفضل البرمكي جدياً بطبعه ولذلك كان دوره اقوى من دور جعفر في السياسة وقد انتدب الفضل لقمع الاضطرابات الخطيرة كحركة يحيى بن عبد الله الحسني في الديلم وعين كذلك لبعض الولايات المهمة مثل ولاية خراسان.

وسقط البرامكة بعد سبعة عشر عاماً من الخدمة سنة 187ه وقد حار المؤرخون في تفسير اسباب ذلك على ان من اهم هذه الاسباب تعاظم نفوذهم وخطرهم وتبذيرهم للأموال واستئثارهم للوظائف واقتنائهم الضياع.

لقد ادرك الرشيد عبث البرامكة وافسادهم لرجالات الدولة، كما ان بعض تصرفاتهم كانت تنذر بالخطر السياسي والعقائدي ضد الخلافة العباسية ولهذا قرر التخلص منهم.

وفي زمن المأمون اصبح للفضل بن سهل نفوذ واسع حيث سمي (ذا الرئاستين) أي الحرب والتدبير وكانت وزارة الفضل بن سهل وزارة تفويض حيث اصدر الخليفة توقيعاً أي منشوراً يقول فيه: (قد جعلت لك مرتبة من يقول في كل شيء فيسمع منه ولا تتقدمك مرتبة احد ما لزمت ما امرتك به من العمل لله ولنبيه والقيام بإصلاح دولة انت ولي قيامها)، ولعل من الصحيح ان نقول بأن الفضل بن سهل اقتفى في اصول الوزارة ومظاهرها بعض الاصول الساسانية وسار في ذلك سيرة البرامكة ولم يكن من الصعب على المأمون التخلص من الفضل حين اعتقد ذلك ضرورياً، حيث ادرك الخليفة خطره وتآمره على الدولة وحجبه الاخبار عنه.

وممن جمعوا بين الوزارة والكتابة محمد بن عبد الملك الزيات في عهد المأمون بعد ان غضب الخليفة على وزيره الفضل بن مروان، وتقول رواياتنا التاريخية عن الزيات (انه كان ذكياً فبرع في كل شيء حتى صار نادرة وقته عقلاً وفهماً.. وخبرة بآداب الرياسة وقواعد الملوك)، وقد استمر وزيراً على عهد المعتصم.